وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية التربية للعلوم الانسانية

المحاضرة الأولى

التخلف الصناعي

نـهى تحسين احمد الرحمة

بإشـــراف

الأستاذ الدكتور

فارس مهدي محمد

2024-2023

مفهوم التخلف الاقتصادي

من الصعب إيجاد تعريف دقيق ومحدد إلى التخلف الاقتصادي لان مشكلة التخلف هي مشكلة مركبة ومعقدة وملة بجوانب عديدة جوانب اجتماعية واقتصادية وسياسية، ولكن هنالك عدة أوجه نظر يشير لها الاقتصاديين والمهتمين بأمور الاقتصاد بوجه عام واقتصاد الدول النامية بوجه خاص، ويمكن تعريف التخلف الاقتصادي كل واحد من وجهة نظره:

1) يرى البعض أن التخلف الاقتصادي هو ضعف في درجة استغلال الموارد الطبيعية
2) منهم من يرى أن البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني من ندرة في رأس المال إلا أن وجود رأس المال لا يؤدي إلى تجاوز حالة التخلف.
3) ويرى آخرون أن البلد المتخلف هو البلد الذي يعاني من ندرة في الموارد الإنتاجية أو من سوء استخدام تلك الموارد أو الإثنين معا.
4) كما يشير آخرون أن البلد المتخلف هو ذلك البلد الذي يسيطر الإنتاج الأولي فيه على الإنتاج القومي وتتخذ من نسبة الصناعات التحويلية الناتج الأولي
5) كما يرى البعض الآخر هو البلد الذي لا يمتلك إمكانيات النمو الاقتصادي.
6) وهنالك آراء أخرى تنظر إلى التخلف بأنه ذلك البلد المتخلف تكنولوجيا وان صح هذا الرأي ولكن الاصح ان التخلف التكنولوجي هو نتيجة من نتائج التخلف كما يراه الآخرون.

لذلك فمن خلال تلك وجهات النظر في توضيح مفهوم التخلف الاقتصادي، نستنتج انها ركزت على جانب واحد من جوانب التخلف، لكن بالنهاية يمكن استنتاج ذلك بأن البلدان المتخلفة هي تلك البلدان التي تعاني من انخفاض في مستويات الدخل والمعيشة للغالبية العظمى من السكان.

ولا بد أن نشير إلى التخلف ضمن هذه الجوانب لذلك يرى الفكر الحديث بأن التخلف هي ظاهرة متعددة الأبعاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا **والتخلف من وجهة نظر الفكر الحديث لها ثلاثة أبعاد هي الفقر والبطالة وعدم المساواة أي: الفقر** الاقتصادي والفشل في تحقيق الرفاه الاقتصادي .لمعظم سكان الدولة.

أنواع الأنظمة الاقتصادية في العالم:

هنالك ثلاثة أنواع من الأنظمة الاقتصادية الموجودة التي تمارسها معظم دول العالم وهي

اولاً: النظام الرأسمالي:

ظهر نظام الرأسمالي خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر كان هنالك ما يسمى بالنظام الإقطاعي الأوروبي والذي انحسر رويدا وساعد على تدهور ذلك هو تطور التجارة الخارجية ونشوء صناعات متخصصة لخدمة التجارة وفي نفس الوقت ظهر نظام اقتصادي جديد أصبح يسيطر على العالم خلال الخمسمائة سنة الاخيرة وحتى الوقت الحاضر ما يسمى بالنظام إلى رأسمالي.

يقصد بالنظام الرأسمالي: هو استثمار المدخلات من الأموال وتحويلها إلى رأسمال منتج حيث ان الناتج من العملية الإنتاجية يستبدل عادة بنقود خلال عملية البيع والشراء وتتحقق الأرباح عندما تكون قيمة البيع أعلى من كلفة الإنتاج.

خصائصه:

1) ان ملكية وسائل الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة أي أنه عائديتها تعود إلى الأفراد والجماعات وليس إلى الحكومة.

3) يقوم الأفراد والجماعات بتشغيل عمال لا يملكون وسائل الإنتاج وإنما يملكون فقط الخبرة ويتقاضون وفق ذلك أجور إدارة وسائل الإنتاج.

4) العديد من الدول في الوقت الحاضر تستخدم النظام الرأسمالي وتكون في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

مقارنة ما بين الاقتصاد ما قبل الراس مالية وما بعد الراس مالية:

كان الاقتصاد ما قبل الراس مالية يتميز بعدة خصائص:

1) الاستهلاك التام لجميع الأرباح الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة لمواجهة الحياة اليومية.

2) عند زيادة الربح المتحقق على حاجات الاستهلاك فإن الفائض من النقود اما أن يكون قليلا وكان ينفق في مجالات غير إنتاجية كالاكتناز ووسائل الترف وبناء المعابد والقصور والقلاع والحروب.

اما الاقتصاد في عصر الرأسمالية تميزه بعدة خصائص منها:

1) تسخير الفائض من العملية الإنتاجية لغرض الاستثمار وخلق المزيد من وسائل الإنتاج.
2) إشباع حاجات السكان من المواد واستخدام الفائض من العملية الإنتاجية في عملية الاستثمار والأرباح.

ثانياً: نظام الاقتصاد الاشتراكي:

يقصد بنظام الاقتصاد الاشتراكي وهو ان تكون وسائل الإنتاج مملوكة من قبل الدولة ونظريا من قبل الشعب أي أنها عائدية وسائل الإنتاج تكون من قبل القطاع العام وأحسن مثال لهذا النوع من الاقتصاد هو اقتصاد الإتحاد السوفيتي سابقا.

خصائص الاقتصاد الاشتراكي:

1) التملك التام لوسائل الإنتاج من قبل القطاع العام.
2) أثبت هذا القطاع فشله في انهيار الاتحاد السوفيتي والتي انهارت معه جميع الأنظمة الاقتصادية الأخرى في أوروبا الشرقية.
3) إن القطاع الاشتراكي تميز بكونه متأخرا في التطور أو التقدم وذلك لأنه يتم بطرق رتيبة وعادية عندما يقارن بالقطاع الخاص الذي يكون على مبدأ تنافس وبالتالي فالتطور يكون على مبدأ المنافسة.

ثالثاً: الاقتصاد المختلط:

ويتمثل هذا الاقتصاد ما بين الاقتصاد الرأسمالي والاقتصاد الاشتراكي وفيه يملك القطاع الخاص جزء من وسائل الإنتاج في حين يملك القطاع العام جزء الآخر.

خصائصه:

1) إن الغالبية من دول العالم تمتاز بهذا النوع من الاقتصاد.
2) تتفاوت الدول في الدرجة التي تتقاسم فيها هذا القطاع في وسائل الإنتاج أي النسبة لكل قطاع ليست ثابتة ما بين الدول.

إن من خصائص القطاع العام في نظام الاقتصاد المختلط بأنه يوفر خدمات صحية وخدمات نقل تكون للمصلحة العامة، ومن عيوب القطاع العام هو ضعف الكفاءة في عمليات الإنتاج وذلك لأنه تسيطر عليه الطرق الرتيبة والبطيئة في سير عمليات الإنتاج.

فضلا عن ذلك أن هنالك دول رأسمالية عديدة تشعر بأن هنالك نشاطات اقتصادية معينة هي بطبيعتها من الضروري توفير الخدمات الصحية وخدمات النقل أي تكون على مبدأ مراعاة المصلحة العامة وهذه النشاطات في أغلب الأحيان تكون خاضعة إلى ميدان القطاع العام وليس القطاع الخاص.

لابد من الإشارة أن البناء الاقتصادي يتناسب تناسباً طرديا مع البناء السياسي للدولة وغاية الاثنين هي تحقيق الرفاهية والسعادة للفرد والمجتمع لذلك فإن انهيار بناء الدولة اقتصاديا يتبعه الانهيار للبناء أو انهيار البناء السياسي فمن الضروري أن تختار الدولة النظام الاقتصادي الذي تتم أو الذي تكون له أو لا يؤثر على بنائها السياسي كما حدث في دولة الاتحاد السوفيتي سابقا في نهاية القرن العشرين التي انهارت الدول الاشتراكية اقتصادية وسياسية نتيجة لتبنيها الاقتصاد الاشتراكي , والعديد من الدول تتجه نحو الاقتصاد المختلط الذي يحافظ على نظامها الاقتصادي والسياسية من الانهيار.

تطور الغرب الاقتصادي:

ان التطور الاقتصادي الذي حصل في الدول الغربية المتمثلة بدول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لم يحصل في ليلة وضحاها بل كان منذ حوالي 500 سنة، واسباب التطور كانت:

1)ان التطور حصل نتيجة إلى نشوء النظام الرأسمالي والذي بدأ في إنجلترا في بادئ الأمر وليس على أساس الخطط الخمسية التنموية.

2) إن التطور حصل نتيجة إلى توفير الفائض من الأموال التي تزيد عن حاجات الاستهلاك وإعادة الاستثمار لهذه الأموال في توسيع قاعدة الإنتاج.

3) أن الاستثمارات بمرور الزمن أدت إلى تراكمات كبيرة في رؤوس الأموال المنتجة وخلق ثروات طائلة.

4) إن تراكمات مستمرة لراس المال والثروة الناجمة عنها ساعدت العديد من الدول الرأسمالية وعلى رأسها إنجلترا في تحويل الأفكار العلمية إلى حيز التطبيق.

5) قيام الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر واتخاذ نظام المصنع صيغة متطورة في نمط الإنتاج والتي كان لها دور كبيرا في تسريع تراكمات رؤوس الأموال وتوسيع قواعد صناعية عريضة ومتطورة في تلك البلدان ونتج عنها ثروة رأسمالية طائلة وأُعيد استثمارها في توسيع القواعد الصناعية وتطويرها.

6) أن التطور الصناعي للغرب صاحبه تطور علمي وادى ذلك إلى تراكم رؤوس الأموال المنتجة و انتقال لها من جيل إلى جيل آخر.

7) أن تطور التكنولوجيا له دور كبيرا في تطوير وسائل الإنتاج وبالتالي يقود ذلك إلى زيادة الأرباح والمزيد من رأس المال.

ولا بد من الإشارة إن جميع الفائض من رأس المال كان يستثمر في مجالين، المجال الأول: في في تطوير وسائل الإنتاج و**المجال الثاني:** في البحث العلمي وتطوير العلوم والتكنولوجيا.

وبالنتيجة أن تطوير وسائل الإنتاج أدى إلى مزيد من الأرباح.

ومن نتائج التطور الصناعي والاقتصادي في الدول الغربية هو:

1) تطور أفكار المجتمع ونظرته إلى العمل وأساليب الإنتاج حيث برزت إلى الوجود مؤسسات تطلبها طبيعة الإنتاج وحاجات المجتمع مثل البنوك وأسواق رأس المال وغرف التجارة والصناعة والنقابات والاتحادات المهنية وانواع أخرى من المراكز والجمعيات.

2) بروز ما يسمى لمؤسسات المجتمع المدني التي عملت على توفير خدمات وتطوير أساليب الإنتاج والإدارة وحماية العمال وارباب العمل والمستهلكين وأصبحت تلك المؤسسات وجه من أوجه تعديديه المجتمع لها وزنها المهم وصوتها المسموع.

وإن من إيجابيات مؤسسات المجتمع المدني بأنها عملت على تطوير عملية المشاركة في الحكم وخفف أو حدث من هيمنة الدولة وتطوير وحماية حقوق المواطنين بما فيهم المستهلكين والمنتجين.

توسع التجارة الخارجية

توسعت التجارة الخارجية في الغرب نتيجة إلى عدة عوامل:

1)اكتشاف العالم الجديد مثل الأمريكيين والطرق البحرية المتجهة نحو الهند والشرق آسيا.

2)استعمار الأوروبيين لفترات متفاوتة كل من أفريقيا وأمريكا والعديد من مناطق آسيا.

3) إن المستعمرات أصبحت مصدرا جيد إلى العمالة البخسة والخامات الرخيصة من ناحية وسوقا لتصريف البضائع المصنعة من ناحية أخرى.

4) خلال فترة السيطرة الاستعمارية ساهمت على قرون عديدة بنقل الثروة الطائلة جدا من المناطق المستعمرة إلى أوروبا الغربية ذلك إلى إثراء الأخيرة على حساب الأولى.

ولا بد من الإشارة عند مطلع القرن العشرين وجد العالم نفسه بأنه كان مقسم إلى منطقتين:

1) مناطق قوية وغنية ومتطورة اقتصاديا والتي تشمل أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

2) **مناطق فقيرة** ومتخلفة اقتصاديا يقع اغلبها تحت النفوذ الاستعماري وهي كل من قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. فضلا عن ذلك فإن عملية التقسيم هذه ناتجة من سياسة دولية أكثر مما تكون سياسة اقتصادية.

الدول النامية والدول المتطورة

- بعد الانحسار التدريجي للسيطرة الاستعمارية إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، بدأت تظهر إلى الوجود دول نالت استقلالها السياسي حديثاً من الدول الاستعمارية، وقد تركزت معظم تلك الدول في آسيا وأفريقيا.
- سميت الدول المستقلة، مع دول أمريكا اللاتينية ومجموعة أخرى من الدول بعدة تسميات منها (الدول المتخلفة) و(الدول الأقل تطوراً)، وقد استقرت التسمية أخيراً على مصطلح **(الدول النامية).**
- وهنالك وجهة نظر بأن تكون التسمية لتلك الدول بمصطلح **(الدول في حالة التطور)** بدلاً من الدول النامية لأن التطور يختلف عن النمو اصطلاحاً ومعنى. ان كلمة النمو معناها الحقيقي وهو أضيق من معنى كلمة التطور .
- وان كلمة الدول المتطورة يطلق على الدول المتقدمة أحياناً وبالدول الصناعية أحياناً أخرى.

كيفية التمييز بين الدول النامية والدول المتطورة؟

هناك عدة معايير للتميز ما بينهما، ولكن كلا من وجهة نظره، كما يلي:

1) لقد استعمل اقتصاد التنمية حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي (٣) كمعيار رئيسي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي للتمييز بين الدول النامية والدول المتطورة.

غير أن هذا المعيار لم يكن كافياً لوحده ليميز، في بعض الحالات، بين دولة نامية وأخرى متطورة. مثلاً في سنة 1973 حصلت بعض الأقطار المصدرة للنفط، كالكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية، على مدخولات نفطية عالية جداً، الأمر الذي وضعها في مصاف أكثر الدول تقدماً. فحصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية كان 7200 دولار في سنة 1975 في حين بلغت حصة الفرد في الإمارات العربية المتحدة من الناتج القومي الإجمالي 14060 دولار في نفس تلك السنة) . مع ذلك لا تعتبر الإمارات دولة متطورة لمجرد ارتفاع الدخل الفردي فيها الجواب سيكون بالنفي طبعاً والسبب واضح، ذلك أن

مساهمة الصادرات الكلية في تكوين الناتج القومي الإجمالي الإماراتي لسنة 1975 بلغت 79 % وأن 94 % من تلك الصادرات كانت نفطية وأن الاقتصاد الإماراتي في ذلك الوقت كان سينكفئ إلى مستوى الكفاف بحالة غياب النفط.

- خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، كان المعني بحالة التطور الاقتصادي هو قدرة اقتصاد البلد على توليد نمو سنوي مستمر في الناتج القومي الإجمالي قدره (5%–7%) أو ما يزيد على ذلك. ولقد أطلقت الأمم المتحدة بقرار منها على عقد الستينات بكونه "عقد التطور. وحالة التطور بهذا القرار كانت تعني بلوغ الناتج القومي الإجمالي نموا سنويا قدره (6%) او أكثر.
- كما ان استخدام حالة التطور الاقتصادي لبلد ما كمؤشر للتطور، إذا كان النمو السنوي في ناتجه القومي الإجمالي يزيد عن النمو السكاني السنوي لذلك البلد.

غير أن نمو الناتج القومي الإجمالي كمؤشر لحالة التطور الاقتصادي قد اتضح قصوره. فحيث أن حالة التطور الاقتصادي تتضمن فيما بين أمور أخرى حالة النمو الاقتصادي.
أي ان النمو الاقتصادي – يعني زيادات مستمرة في الناتج القومي او الناتج المحلي – فلا يتضمن بالضرورة حالة التطور الاقتصادي.

نماذج من الدول التي كان لديها نمو اقتصادي ولم يصاحبها تطور اقتصادي:

1)اقتصاد ليبيريا:

كانت حالة الاقتصاد الليبيري في الخمسينات والستينات من القرن الماضي اعتراف أحد الباحثين والدارسين في اقتصاد التي سماها (نمو بدون تطور).

- على الرغم من ان تقدم ليبيريا الاقتصادي حدثت فيه تغيرات كبيرة في حجم إنتاج السلع الأولية المنتجة من أجل التصدير والسلع المصنعة المشتراة من الخارج ولكن التطور يتضمن تغيّر بنيوي في خطوط الإنتاج يتولاها الليبيريون أنفسهم في البيع، ويتضمن إتباع طرق للإنتاج أكثر كفاءة، وانخفاض مستمر في حجم العمالة غير الماهرة، كما يتضمن إنجازات اقتصاد ومطامح جديدة.
- لقد بلغت نسبة النمو في الدخل الليبيري 15% سنوياً خلال الفترة 1954 – 1960 وأن التوسع في اقتصاد ليبيريا خلال تلك الفترة كاد أن يتخطى التوسع الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم عدا اليابان.

- على الرغم من التوسع الهائل في الدخل الليبيري الا ان هناك اخفاق في النهوض بعملية التطور الاقتصادي خلال فترة الخمسينات والستينات، وذلك لان عوائد الصادرات من العملات الصعبة قد تم إنفاقها بصورة رئيسية على السلع الاستهلاكية المستوردة من خارج البلاد لمتعة الطبقة الحاكمة، كما أن كثيراً من تلك العوائد تم إنفاقها على مشاريع عامة مظهرية غير منتجة، بدلاً من إنفاقها على مشاريع منتجة وعلى الصحة والتعليم والمشاريع المحفزة للتقدم الاجتماعي.
- ويمكن القول، باختصار، إن دخل ليبيريا الذي توسع توسعاً كبيراً خلال تلك الفترة كان يتم إنفاقه تحت ظروف تميزت بانعدام تام لأي تخطيط اقتصادي واع يرمي، من بين أمور أخرى، إلى تحسين المستوى المعاشي والاجتماعي للمواطنين.

2)اقتصاد الهند:

تعد الهند من الدول التي مرت بنمو اقتصادي دون تطور فبعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، فقد ميز **بنجامن هيجنز** ما بين التطور والنمو من حيث المفهوم، مع ذلك، يمكن للاقتصاد أن ينمو دون أن يتطور، ويبدو أن قد فعلت ذلك حقاً في السنوات الأولى التي تلت الحرب.

نستنتج من ذلك:

إن **ليبيريا والهند** لم ينفردا وحدهما بالتجارب المارة الذكر، فكثير من دول العالم الثالث وخصوصاً الدول المصدرة للنفط بعد انفجار الأسعار النفطية في سبعينات القرن الماضي، قد حققت معدلات النمو الاقتصادي التي وضعتها الأمم المتحدة كأهداف خلال عقدي الخمسينات والستينات دون أن تحقق تلك الدول نمواً مستداماً أو تحسناً بنيوياً في القطاعات الاقتصادية الأخرى.

ولكن رغم الصخب الذي أثير حول مفهومي النمو والتطور" فإن هذين المصطلحين يستعملان في كثير من الأحيان وكأنهما مترادفان، ولعل الدافع وراء استعمال النمو الاقتصادي، أو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، كمؤشر جيد للتطور الاقتصادي، هو كون الناتج القومي أو حصة الفرد منه هو المفتاح الرئيسي لباب التطور وهو الذي يجعل الوجوه الأخرى للتطور ميسورة الوقوع.

معنى التطور الاقتصادي

بالتأكيد هنالك فرق بين «التطور الاقتصادي» و«النمو الاقتصادي» حيث ان

الاقتصاد القومي شبه النمو الاقتصادي بجسم الإنسان، **فالنمو** في جسم الإنسان يعني زيادة في الطول أو الوزن المرادفة لزيادة حصة الفرد من الناتج القومي.

في حين أن **التطور** يعني التقدم الوظيفي في القدرات المختلفة لجسم الإنسان المرادفة لتطور الاقتصاد القومي.

أي ان: النمو الاقتصادي يعني زيادة في الإنتاج، كما يدل عليه هذا التشبيه، فإنّ التطور الاقتصادي يعني أكثر من ذلك بكثير. أي انه يتضمن، إضافة إلى ذلك، تغيّرات بنيوية ومؤسساتية.

وقد عرفه الاقتصادي السويدي جونار ميردال تعريفاً واسعاً للتطور الاقتصادي بكونه **حركة النظام الاجتماعي بكامله إلى الأعلى.** وينظر ميردال إلى التطور الاقتصادي على أنه مشكلة إنسانية ذات علاقة مباشرة بالنظام الاجتماعي. ويشتمل هذا النظام على عدة حالات، منها اقتصادية ومنها غير اقتصادية، متشابكة فيما بينها سببياً، حتى إذا تغيرت حالة واحدة تغيرت معها بقية الحالات.

وصنف ميردال هذه الحالات إلى ستة أصناف عامة وهي:

1)عوامل اقتصادية	2) عوامل غير اقتصادية	3) خليط
* الناتج والدخل	*الموقف من الحياة والعمل	*السياسات
* ظروف الإنتاج	*المؤسسات	
* مستوى المعيشة		

حيث ان: السياسات عادة تعد من العوامل الاقتصادية إذا كان الهدف هو إحداث تغيير في العوامل الثلاثة الأولى. ويمكن توضيح كل واحد:

(1) الناتج والدخل: إن من أهم الصفات العامة التي تتصف بها الدول المتخلفة اقتصادياً هو انخفاض إنتاجية العامل وبالتالي انخفاض معدل حصة الفرد من الدخل القومي. ويمكن اعتبار حصة الفرد من الدخل القومي كمؤشر خام لمدى تقدم أو تأخر دولة ما. بمعنى إن ارتفاع معدل حصة الفرد من الدخل القومي في بلد ما لا يدل بالضرورة على تطور اقتصادي لذلك البلد.

(2) ظروف الإنتاج:

إن القطاع الصناعي في الدول المتخلفة اقتصادياً صغير عادة ورؤوس الأموال الصناعية قليلة وأساليب الإنتاج بدائية. ونظراً لهذه الصفات فإن الفائض من الأموال التي تزيد عن حاجة الاستهلاك يكون منخفض والمدخرات قليلة. وتبعاً لذلك تقل الاستثمارات في وسائل الإنتاج وتبقى

القاعدة الصناعية ضعيفة، يوازيها ضعف كبير في استغلال العمالة. وبجانب ذلك فإنّ البنية التحتية في الدول المتخلفة من طرق ووسائل نقل وسكك حديد وموانئ ومطارات ومحطات توليد الكهرباء وغيرها من الخدمات العامة غير كافية.

ويمكن الإشارة الى ان أعلاه ممكن ان تؤثر بشكل سلبي وبشكل دائري، وبالنتيجة تؤدي الى ان تكتمل حلقة فقر مغلقة ما يلي:

(فقلة المدخرات ← قلة في الاستثمارات وضعف في تراكم رأس المال ← تدني الإنتاجية ← انخفاض الدخل← قلة في المدخرات)

(3) مستوى المعيشة: إن مستوى المعيشة في البلدان المتخلفة اقتصادياً يكون منخفض عادة؛ ويتمثل هذا الانخفاض في تدني استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، سوء الحالة السكنية، سوء الحالة الصحية وقلة المستشفيات والأطباء، وقلة مراكز التدريب المهني، وانخفاض مستوى التعليم بصورة عامة، حيث تكتمل حلقة فقر أخرى كما يلي:

انخفاض مستوى المعيشة ← انخفاض كفاءة العامل ← قلة في الإنتاجية ← انخفاض الدخل ← انخفاض مستوى المعيشة

(4) الموقف من الحياة والعمل: إن الموقف من الحياة ومستوى الأداء في العمل يتسمان بالقصور في غالب الأحيان. فهناك من بين أمور عديدة، الإيمان بالخرافات، وعدم سلامة النظرة، فهناك من بين أمور عديدة الايمان بالخرافات وعدم سلامة النظرة وكثير من الأمور، قلة النظافة والمحافظة على الصحة الشخصية، وتدني مستوى الانضباط وانخفاض في المواظبة على العمل، والتقصير في أداء الواجب، قلة المحافظة على النظام، قلة والتيقظ بالعمل، الافتقار إلى الطموح، احتقار العمل اليدوي، قلة الاستعداد للتعاون، والخنوع، يضاف إلى ذلك كله عدم السيطرة على نسبة الولادات والتكاثر. فالزيادات الكبيرة والمستمرة بالسكان في الدول المتخلفة اقتصادياً تعد من الأسباب الرئيسية لانتشار الفقر واستمراره، خصوصاً إذا كانت نسبة الزيادة السنوية بالسكان تفوق نسبة الزيادة السنوية بالسكان تفوق نسبة الزيادة السنوية بالدخل وتؤدي الى حلقة فقر ثالثة:

(قصور الموقف من الحياة والعمل ← قلة في الإنتاجية ←انخفاض← في الدخل← التدني في مستوى المعيشة ← يولد القصور في الموقف من الحياة والعمل)

(5) المؤسسات تتميز المجتمعات المتخلفة اقتصادياً بوجود مؤسسات تعيق التطور.الاقتصادي كما تفتقر إلى مؤسسات وجودها ضروري لتعزيز عملية التطور الاقتصادي. ومن بين المؤسسات السلبية علاقات الملكية والعلاقات الزراعية المعيقة لزيادة الإنتاج الزراعي وتقدم الزراعة الروتين الحكومي، مركزية السلطة وقلة صلاحيات الإدارات المحلية، عدم استقرار السلطات وعدم استقرار سياساتها، انخفاض كفاءات الدوائر الحكومية، فساد الموظفين.

ومن بين **المؤسسات الإيجابية** التي تفتقر إليها المجتمعات المتخلفة:

1)النقابات على اختلاف أنواعها 2) والاتحادات المهنية الحرة3) مراكز التسليف 4) أسواق رأس المال5) مؤسسات تشجيع وإعانة الأعمال والمشاريع الجديدة6) جمعيات حماية المستهلك والمنتج7) وغيرها من مؤسسات تتطلبها حاجات المجتمع ويكون من شأنها دعم وتعزيز عملية التطور الاقتصادي.

العوامل التي تعمل على تعزيز القصور المؤسساتي وادامته مدة أطول وينعكس سلبياً على:
ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة والموقف من الحياة فيؤدي الى ← انخفاض مستوى الإنتاجية ← انخفاض الدخل، ← تدني في مستوى المعيشة. وبدوره فإن انخفاض مستوى المعيشة← تفشي الأمية وتدني مستوى التعليم.

(6) السياسات ويقصد هنا بالسياسات قيام الدولة بالتخطيط الاقتصادي المتكامل والواعي من أجل بلوغ أهداف معينة بواسطة مناهج استثمارية في الصناعة والزراعة وبناء البنية التحتية المادية والبشرية والقضاء على المؤسسات السلبية وتشجيع قيام مؤسسات إيجابية. إن الغرض من تلك السياسات هو كسر حلقات الفقر المغلقة وإحداث تغييرات إيجابية في ظروف الإنتاج ومستوى المعيشة والموقف من الحياة والعمل، كل ذلك من أجل إدارة عجلة التطور الاقتصادي واستمرار تقدمها للأمام.

ويعرف التطور الاقتصادي: من وجهة نظر ميردال : بكونه يشتمل بصورة عامة على زيادة المنافع المادية، خصوصاً لذوي الدخل المنخفض جدا، استئصال الفقر العام ومتعلقاته من الأمية والمرض والموت المبكر، وتغيير في مكونات عوامل الإنتاج والعملية الإنتاجية بما يتضمن الانتقال من الاعتماد التام على الأنشطة الزراعية والتوجه نحو الأنشطة الصناعية، وتنظيم الحالة الاقتصادية بما يجعل العمالة المنتجة تنتشر بين جميع السكان القادرين على العمل بدلاً من اقتصارها على أقلية من السكان ذات الامتيازات الخاصة ومشاركة أكبر للجماعات ذات القواعد الواسعة في صنع

القرارات المتعلقة بالاتجاهات، اقتصادية كانت أم غيرها، الواجب التحرك فيها لتحسين الصالح العام.

بمعنى ان الانسان يجب ان يكون أكبر توجه في المشاركة بصنع القرار الاقتصادي وغير الاقتصادي.

*ثم يأتي البنك الدولي في تقريره السنوي لسنة 1991 ليجعل الحياة الأفضل للإنسان هي الغاية الأساسية من التطور الاقتصادي وأن الحرية الفردية هي جزء من هذا التطور **فيقول:** إن التحدي الذي يفرضه التطور، في أوسع معانيه، هو تحسين نوعية الحياة. إن نوعية من الحياة أفضل خصوصاً في بلدان العالم الفقيرة، تستدعي دخلاً أعلى، ولكنها تشتمل على أكثر من ذلك بكثير. فهي تشتمل، كغايات في حد ذاتها، على مستويات أعلى من الصحة والتغذية، فقر أقل، بيئة أنقى، تكافئ فرص أكبر، حريات فردية أوسع، وحياة ثقافية أغنى. ويبدو مما تقدم؛ إن مفهوم التطور الاقتصادي واسع جداً ولا يمكن تحديده بتعريف معين، فهو بالنسبة لدول العالم الثالث النامية، لا يعني مطلقاً التغريب وهو لا يقتصر على التمدن او التصنيع وإنما التصنيع هو وجه من أوجه التطور الاقتصادي المختلفة. فهو يشتمل على وجوه أخرى أهمها **التطور البشري.**

إن التطور الاقتصادي ليس حالة طارئة محدودة بفترة زمنية، وإنما هو عملية ديناميكية طويلة الأجل ومستمرة تتطلب تخطيطاً واعياً من الدولة بالمشاركة والتناغم مع قطاعات الشعب ومؤسساته المختلفة. ويصاحب عملية التطور الاقتصادي تغييرات بنيوية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي أساليب الإنتاج. وينتج عن تلك التغييرات توسع مستمر في الناتج القومي، وحصة الفرد من الناتج القومي مع عدالة في التوزيع.

* إن عملية التطور الاقتصادي تحتاج إلى قدر من التعددية والمشاركة واللامركزية وتوفر الحريات بما تمليها الحقوق الأساسية للإنسان.

*ان المساهمات في الصناعات التحويلية إذا كانت 25%، فيمكن ان تحدث تطور وتقدم في الدولة، أي ان التطور الاقتصادي هي تلك الدول التي تنتج الصناعات الإنتاجية والاستهلاكية.

طرق التنمية الاقتصادية:

هناك قاعدتان اساسيتان متفق عليهما لتحقيق التنمية الاقتصادية:

1) **تتحقق بزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الناتج القومي، مع الاخذ بنظر الاعتبار زيادة عدد السكان، لتحقيق زيادة الدخل القومي.**

2) **القضاء على الفقر والتخلف (التطور البشري) وتحقيق نمو مستمر في الدخل الفردي.**

سياسات النمو الاقتصادي من وجهة نظر الاقتصاديان (ريجاردز ووتربري):

1) النمو بقيادة الصادرات الزراعية:

تعتمد هذه السياسة على تصدير المنتوجات الزراعية لتوليد العملات الصعبة، وإعادة استثمار بعض الأرباح المتحققة من هذا النشاط في تحسين الإنتاجية وتوسيع القاعدة المنتجة، كالاستثمار في الصناعة، مما يؤدي إلى انطلاق عملية نمو مستدامة تغذي ذاتياً.

2)النمو بقيادة الصادرات المعدنية:

إن هذه السياسة تشبه سياسة النمو بقيادة الصادرات الزراعية من حيث الوسيلة والهدف سوى أنها تختلف عن الأولى بكونها تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية المعدنية، وليس المنتجات الزراعية، لتوليد العملات الصعبة اللازمة للاستثمار، وتختلف عن الأولى أيضاً بكون الصادرات في هذه الحالة غير متجددة وإنما مستنفذة كالنفط في حالة العراق والفوسفات في حالة المغرب والأردن.

3) التصنيع بإحلال الواردات:

إن الفكرة العامة لهذه السياسة هي أن الصناعات الناشئة ستنتج سلعاً صناعية كان يتم استيرادها من الخارج، كذلك ستقوم بعض هذه الصناعات الناشئة بتصنيع المواد المنتجة محلياً. والنتيجة ستؤدي إلى تنوّع في الإنتاج الاقتصادي، وقلة في الاعتماد على واردات المواد المصنعة وصادرات المواد الأولية. وعندما يتحسن دخل المواطنين، خصوصاً أولئك العاملين في الصناعة والزراعة، تظهر أسواق جديدة تتطور معها الصناعات الناشئة وتبدأ بتحقيق وفورات الحجم التي ستساعد بدورها هذه الصناعات على تحقيق الأرباح والقدرة على المنافسة. وفي النهاية ستقوم الصناعات الأولى بإحداث تشابكات خلفية من شأنها أن تحفز على قيام صناعات الإنتاج المعادن الأساسية والسلع الرأسمالية؛ كمكائن الخراطة وما شابه ذلك من العدد والمكائن الرأسمالية.

4)النمو بقيادة الصادرات المصنعة:

إن الفكرة التي تقوم عليها هذه السياسة هي إنشاء الصناعات من أجل التصدير، وقد ثبت نجاحها في العديد من البلدان وخصوصاً في شرقي آسيا، ومزيتها على سياسة التصنيع بإحلال الواردات هي:

أولاً: إنها تولد العملات الصعبة للبلد من غير التضحية بهدف التصنيع (أي أن الاثنين يحدثان معاً) **وثانياً:** إن هذه الصناعات، لكي تنجح، لا بد لها من تخفيض كلفة الإنتاج تتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية، لذلك تغلبت هذه الصناعات على المشاكل التقليدية التي تواجهها صناعات إحلال الواردات كالعمالة الفائضة السعات التشغيلية العاطلة، الخسائر الناجمة عن التشغيل.

يضاف إلى ذلك فإن هذه الصناعات تتمتع بأسواق عالمية كبيرة تلاف الأسواق المحلية الضيقة التي تواجهها صناعات إحلال الواردات.

5)النمو بقيادة التطور الزراعي:

لم تجلب هذه السياسة اهتمام الباحثين في الاقتصاد السياسي إلا حديثاً. إن هذه السياسة المناسبة لتلك الأقطار الفقيرة جداً والتي يشتغل غالبية سكانها بالزراعة، وهي لا تملك ثروات معدنية مهمة، وليس لها أمل في اختراق الأسواق الخارجية لبيع السلع المصنعة، وتركز هذه السياسة على ضرورة توزيع الأرض توزيعاً عادلاً، ونشر التعليم فيما بين الفلاحين لرفع إنتاجيتهم. ويحدث النمو بالتوسع الزراعي، وهو كثيف العمالة أساساً، وزيادة الطلب على الأيدي العاملة الزراعية. إن الفلاحين بطبيعة حياتهم، ينفقون جزءا كبيرا من مدخلاتهم على المنتوجات الكثيفة العمالة كالمساكن والأثاث والدراجات)، وهذا بدوره ينشط الصناعات المذكورة ويزيد الطلب على الأيدي العاملة الصناعية. يضاف إلى ذلك فإن البنية التحتية الزراعية كالطرق وشبكات الإرواء والبزل كثيفة العمالة أيضاً وتؤدي إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة. إن هذه الأنشطة الاقتصادية الكثيفة العمالة تؤدي إلى زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة التدريجي.

تجارب مستمرة وأفكار جديدة:

عندما بدأت الدول النامية تحقق استقلالها السياسي كان الهم الأكبر الذي يسيطر على قادة تلك الدول هو تحقيق التطور الاقتصادي جنباً إلى جنب مع تطور البلاد السياسي. وقد كان الفكر السائد أنداك هو أن الاعتماد على **الاقتصاد الزراعي** هو سبب من أسباب التخلف ولا بد من الاتجاه نحو **التصنيع** لتحقيق **النمو الاقتصادي**. وكان ذلك الفكر ينبع من عنصرين:

أحدهما سيكولوجيي: وهو ارتباط الزراعة بالعهود الاستعمارية وهيمنتها على اقتصاديات البلدان المستعمرة **والآخر الواقعي:** وهو تخلف الزراعة الفعلي في تلك البلدان والاعتقاد آنذاك بعدم جدوى الاعتماد على القطاع الزراعي كمحرك لقيادة عملية التنمية ولا بد من التوجه نحو التصنيع.

إن الجهود الأولى في التنمية والمستندة إلى سياسة التطور من خلال التصنيع تبنت أربع مؤشرات مهمة آمنت بصحتها وعولت عليها في إنجاح عملية التطور وهي:

1)تراكم الرأس المال المادي: إن زيادة الادخار ثم الاستثمار وتكوين راس المال المادي بسرعة ان من أهم الأهداف التي تبنتها سياسة التطور من خلال التصنيع.

2) الزراعة: كان ينظر إلى القطاع الزراعي باعتباره مصدراً للموارد من أجل الاستثمار الصناعي. وقد أدّت تلك السياسة إلى حماية القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي مما أدى إلى الإضرار بالأخير وإعاقة نموه.

3) التجارة الخارجية: اتجه قادة الدول النامية في بادئ الأمر نحو سياسة التصنيع من خلال إحلال الواردات، وكان يظن أنداك إن الاندماج مع الاقتصاد العالمي من خلال التجارة الخارجية سيزعزع عملية التنمية، فتكرست السياسات الحمائية في الواردات وتقلصت تجارة تلك البلدان الخارجية.

4) فشل آلية السوق: وكان يظن في المراحل الأولى من عملية التنمية إن الأسواق سوف لن تتمكن من تأدية عملها كما هو مطلوب، وكان لا بد من تدخل الدولة لتوجيه عملية التنمية.

* أن الأفكار حول تحقيق التنمية والتطور شاهدت تغيّراً مستمراً بمرور الزمن. فلم يعد التركيز على تكوين رأس المال مقتصراً على العنصر المادي منه، بل أصبح الاهتمام يتجه بصورة متزايدة نحو تكوين رأس المال البشري حتى أصبح معلوماً الآن أن رأس المال البشري) هو من أهم العوامل التي تقود عملية التطور الاقتصادي إن لم يكن أهمها.

*وبخصوص الزراعة فإنّ النظرة لها قد تغيرت تماماً. ففيما كان التوجه نحو الصناعة في بادئ الأمر يعني إهمال الزراعة أصبح التوجه نحو التطور الصناعي يصاحبه توجه نحو التطور الزراعي إن لم يكن يسبقه.

* لقد أدركت العديد من الدول النامية أن فشل القطاع الزراعي أو بقاءه متخلفاً يعني ضيق السوق المحلية وضعف الطلب على المنتجات المصنعة. وحتى في الدول التي اتجهت في التصنيع نحو الأسواق الخارجية فإنّ أغلب الطلب على منتجاتها يأتي من السوق المحلية.

*فبالإضافة إلى أن الصناعة تعتمد بشدة على سكان الريف في طلب منتجاتها، فإنها تعتمد على المنتجات الزراعية من أجل تصنيعها، وعلى الصادرات الزراعية من أجل توليد العملات الصعبة والاستثمار لبناء المصانع، وعلى القطاع الزراعي من أجل تزويد المصانع الأيدي العاملة.

*ان التجارة الخارجية فقد تبدلت النظرة لها هي الأخرى، فالتوجه في التصنيع نحو احلال الواردات قلص التجارة الخارجية وساعد على نشوء صناعات داخل البلدان النامية عالية لكلفة لا تقوى على المنافسة الخارجية ولا يمكنها العيش بدون الحماية الحكومية.

* أدركت العديد من الدول النامية، وخصوصاً دول شرقي آسيا، خطر هذه السياسة فانفتحت على الاقتصاد العالمي والتجارة الخارجية. وقد ساعدت التجارة الخارجية – إضافة إلى مساهمتها في نقل التكنولوجيا – في نشوء صناعات عالية الكفاءة في تلك البلدان، قليلة الكلفة وقادرة على المنافسة العالمية.

*إن الدول النامية أدركت أن تدخل الدولة في السوق، وخصوصاً في عملية الإنتاج، يعرقل عملية النمو الاقتصادي. وأن الأسواق التنافسية تحت إدارة القطاع الخاص هي أفضل وسيلة لتنظيم عملية الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وعلى الدولة أن تبتعد عن دور «اللاعب وتتخذ دور الحكم» وأن تتدخل حيث تفشل السوق، كما هي الحالة في ضرورة تبني الدولة عمليات الاستثمار في البنية التحتية المادية والبشرية. هذا من حيث الاستثمار.

* أما من حيث الرقابة فإن الدولة يجب ألا تتراخى في أداء واجبها بهذا المضمار. ذلك أن السوق ولأسباب عدة ومنها الجشع، قد تنحرف في الأداء في قطاع مُعيّن من الاقتصاد، بغياب الرقابة المحكمة من قبل الدولة، فيتعرض ذلك القطاع وبمعية القطاعات الأخرى المتشابكة معه إلى الأذى الكبير، وربما الانهيار، تماماً كما حدث منذ العام الماضي (٢٠٠٨) في أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأخرى المتشابكة معها في أنحاء العالم، مما عصف بالاقتصاد الأمريكي – وكذلك العالمي – لينتهي بكساد شديد، لم ير مثل شدته منذ الكساد العظيم في بداية ثلاثينات القرن الماضي.

ونستنتج من ذلك: ان تلك **سياسات الخمس للتنمية الاقتصادية** والتجارب الأربع المهمة التي مرت بها الدول النامية بخصوص تكوين رأس المال والنظرة إلى الزراعة والتجارة الخارجية وموقع الدولة من الإنتاج والسوق.

ولم تكن تلك السياسات الخمس تتميز بمنع متبادل، **بمعنى أن إتباع سياسة معينة يمنع من إتباع سياسات أخرى واحدة أو أكثر بنفس الوقت.** وقد اتبعت فعلاً الدول النامية سياسة تنمية رئيسية تكملها سياسة أخرى، أو مزيجاً من السياسات حسبما تطلبته ظروف تلك البلدان. المهم في العملية أن البلد النامي يتبع سياسات يفصلها تفصيلاً على مقاسات ظروفه الداخلية وموارده المالية والطبيعية، حتى تأتي تلك السياسة التنموية ملائمة له وحده وقد لا يتلاءم بلداً نامياً اخراً مجاوراً له.

عولمة اقتصادية

أن الأبحاث الاقتصادية تكاد تتفق بالإجماع على أن اقتصاد السوق، أي الاقتصاد الذي يقوده القطاع الخاص، والذي تتخذ فيه الدولة دور الحكم – أيدور أشرافي رقابي – هو الأجدى وسيلة لتحقيق التطور الاقتصادي. كما دلت التجارب على أن الانفتاح على الاقتصاد العالمي والمستند إلى التوسع بالتجارة الخارجية هو من بين أهم العوامل المساعدة في الازدهار الاقتصادي الذي أصبحت تشاهده العديد من البلدان النامية.

أن **الانفتاح على الاقتصاد العالمي** بما يعني خلق قاعدة إنتاجية هدفها الرئيسي التصدير إلى الخارج وفتح السوق المحلية للصادرات الأجنبية سيخلق البيئة المحفزة على الارتقاء في الإنتاج تكنولوجياً وإداريا ودفع الكفاءة الإنتاجية من أجل تحقيق القدرة اللازمة للمنافسة محلياً وعالمياً.

ويمكن تسمية الانفتاح على العالم الخارجي بهذه الصيغة بالعولمة الاقتصادية. ذلك أن العولمة – وهي التشابك والاندماج في أنشطة المجتمعات الإنسانية المختلفة والتي أصبحت تتسارع طردياً مع النمو المستمر في وسائل الاتصالات والمواصلات – لها جوانب أخرى إلى جانبها الاقتصادي منها سياسية واجتماعية وقانونية وبيئية.

لا تقتصر العولمة الاقتصادية على الانفتاح الاقتصادي بما هو التوسع في التجارة الخارجية فحسب، وإنما لها قنوات أخرى أهمها الانفتاح الداخلي أمام تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بما فيها الاستثمارات المباشرة **واستثمارات الحافظة**، والأخيرة تتميز بحساسيتها تجاه الأوضاع الاقتصادية الداخلية وعدم استقرارها، مما يتولد منها اضرار جانبية كما حدث لبلدان شرقي آسيا في سنة 1997. فإن **حلولاً** يمكن تبنيها وتشريعات يمكن إصدارها لتقييد حركة تلك الاستثمارات والحد من آثارها السلبية بناء على البلدان الأخرى سيما تلك التي نجحت في تجنب الأزمات المحتملة من تلك الاستثمارات

أما **الاستثمارات المباشرة**، سواء كانت في مجالات الصناعات التحويلية أو الاستخراجية الزراعية ونتائجها الى المالية والسياحية وغيرها من المجالات، فالبحوث تشير إلى فوائدها بصورة عامة ونتائجها الإيجابية، ليس فقط في زيادة الإنتاج وإنما في نقل التكنولوجيا أيضاً وفي نشر المهارات الفنية والإدارية وتوسيع المنافسة والارتقاء بالإنتاجية وتحسين فرص التصدير ودخول الأسواق الخارجية.

فمثلا أن العراق، بعد التراجع الرهيب الذي عانته مختلف قطاعاته الاقتصادية نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وفوضى الاحتلال والإرهاب والتخريب وانعدام الأمن واللا استقرار ... الخ،

أصبح بأمس الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية في أعادة بناء اقتصاده، نظراً لشحة موارده المالية المحلية التي قد تدوم لعقدين قادمين من الزمان على الأقل.

قياس التطور الاقتصادي:

إن معدل نمو حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي أو الدخل القومي سيكون الاختيار الطبيعي لهذا المؤشر، اذ أنّ الدخل الفردي يلعب دوراً رئيسياً في تقرير مستوى معيشة السكان. ونظراً لاعتماد حالات النظام الاجتماعي بعضها على البعض الآخر وتداخل التأثيرات فيما بينها، فإن تحسن مستوى المعيشة سيؤثر حتماً على ظروف الإنتاج والنظرة إلى العمل ونمط السلوك ونشوء المؤسسات، وهذه بدورها، عندما تتحسن ستؤثر إيجابياً على الإنتاجية وبالتالي على الدخل القومي الذي سيؤدي إلى تحسن عام في مستوى المعيشة، وبهذا فإن حلقة التأثيرات ستكتمل وتصبح العلاقة السببية دائرية. ولكن هذه وجهة نظر بعض الاقتصاديين الذين يؤمنون بهذه الفكرة، فإنّ المؤشر المقترح يبقى قاصراً في دول نامية لا تنهج حكوماتها سياسات تترجم زيادة الدخل إلى منافع عامة للناس في سبيل تحقيق حياة أفضل. فهنالك دول تتميز بارتفاع نسبي في حصة الفرد من الدخل القومي ولكنها تفتقر الى التطور الاقتصادي.